الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٩
دراسة في الجغرافية السياسية

سعيد عبد علي حسن أ. د. مثنى مشعان خلف المزروعي*
الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية
* Muthanamashan@yahoo.com

الملخص:

تمثل منطقة الشرق الأوسط احد أكثر الأقاليم السياسية نموا وإنفاقا عسكريا في العالم إذ بلغ معدل الإنفاق العسكري ما يقارب ٤،٤% بينما لم يتجاوز المعدل العالمي للإنفاق العسكري حدود ٢،٢% وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم التحديات التي تواجه المنطقة برمتها من خلال سباق التسلح الإقليمي ومخرجات ذلك التسلح والتي عادة ما تترجم على شكل تدخلات وصراعات وحروب بالوكالة فضلا عن نسبة ما يستقطع من الدخل القومي والذي من الممكن ان يسهم في التنمية الاقتصادية لتلك الدول، ويتباين الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط من خلال حجم المشتريات الواضح لأسباب اقتصادية ومبررات تتعلق بالأمن القومي خصوصا للدول الخليجية والذي ساهم النفط في تحويلها إلى اكبر المنفقين الدوليين على الأسلحة لتضاف إلى قائمة الدول الأكثر تسلحا مثل تركيا وإيران ومصر وإسرائيل والتي كانت تمثل أوجه ذلك التسلح التقليدي في منطقة الشرق الأوسط.

Military Spending in the Middle East for the Period 2009-2019
Studies in Political Geography

Saeed Abd Ali Hassan Dr. Muthanna Mishaan Khlaf Al Mazrouei
Mustansiriyah University, College of Education, Geographical Department

Abstract:

The Middle East region represents one of the most growing political regions and military spending in the world, as the rate of military spending reached about 4.4%, while the global rate of military spending did not exceed 2.2%, and this, if anything, indicates the magnitude of the challenges facing the entire region Through the regional arms race and the outputs of that armament, which are usually translated in the form of interventions, conflicts and proxy wars, as well as a percentage of what is deducted from the national income, which can contribute to the economic development of those countries, and the military spending of Middle Eastern countries varies through the volume of purchases evident for economic reasons. And justifications related to national security, especially for the Gulf states, which oil has contributed to turning into the largest international spenders on arms, to be added to the list of the most heavily armed countries such as Turkey, Iran, Egypt and Israel, which represented aspects of that traditional armament in the Middle East.

المقدمة:

عرف صندوق النقد الدولي الإنفاق العسكري (Military Expenditures) بأنه إجمالي النفقات المخصصة للمحافظة على القوات العسكرية سواء درجت هذه النفقات في بند الدفاع أو في بنود أخرى، ويشمل ذلك مشتريات الذخيرة والعتاد ومصاريف التدريب، والتعبئة، والبنية التحتية، والسكن للجنود، وكذلك الغذاء والعلاج، والنفقات الاستثمارية الخاصة بالمدارس العسكرية، والتنقلات، وسكن عائلات الجند والمعونات العسكرية للخارج، وكذلك البحث والتطوير الخاص بأغراض الدفاع[١]. ويعرف الإنفاق

العسكري حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام بأنه الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية ا. القوات المسلحة بما فيها قوات حفظ السلام، ب. وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية، ت. القوات شبه العسكرية عندما يحسب أنها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية، ث. الأنشطة العسكرية في الفضاء وهو يشمل جميع الإنفاق الجاري والرأسمالي على الإفراد المدنيين والعسكريين والخدمات الاجتماعية للإفراد ويشمل أيضا العمليات والصيانة وكذلك المشتريات فضلا عن البحث والتطوير العسكريين، ج. المساعدة العسكرية في الإنفاق العسكري للبلد المانح[٢]، ويتم الإعداد لميزانية التسلح وفقا لسياسة ترسمها الدولة والتي عن طريقها يتم وضع الخطط اللازمة لتزويد القوات المسلحة زمن السلم بالأسلحة والمعدات اللازمة لتلك الأسلحة وفقا لتصور نشوب الحرب الافتراضي مستقبلا، وتامين الحاجات الأساسية التسليحية لتلك القوات زمن الحرب بكميات تتناسب مع ظروف العدو وتسليحه، وحسب الحالة المادية لميزانية الدولة العامة، وتتم عملية التسلح وفقا لسياسة متكاملة تتكون من ثلاثة ركائز هي الهدف والخطة والإمكانيات وتلعب البيانات المقدمة من الدول للهيئات الدولية الدور البارز في إعطاء التقديرات والإحصاءات المتعلقة بالإنفاق العسكري[٣].

مشكلة البحث:

تمثل منطقة الشرق الأوسط واقعا مأزوما ومنطقة تصعيد تؤرق العالم لما موجود من تناقضات سياسية وأيدلوجية وقومية ومذهبية تمثل الوقود الذي يسرع من عجلة التسلح كأحد أكثر المناطق في العالم إنفاقا على السلاح وهي ذات تأثير مباشر وغير مباشر على مرتكزات الأمن القومي للعراق إذا ما أراد واقعا مستقرا لآمنه وسلامة أرضه وشعبه ومن الممكن صياغة المشكلة تلك من خلال السؤال الآتي:

١- ما هي طبيعة التسلح في الشرق الأوسط واهم الاتجاهات العامة لذلك؟

فرضية البحث:

١- إن الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط هو الإنفاق الأعلى في جميع الأقاليم الجغرافية في العالم وان دول الشرق الأوسط تخوض سباقا للتسلح هو الأعلى كلفة وبمستويات تصاعدية مبالغ فيها وهو ما يولد مشكلة لدى جميع الأطراف الإقليمية والعراق بالخصوص بسبب عدم تبلور عقيدة عسكرية تدفع بإستراتيجية دفاعية تساويها بالقيمة وتعاكسها بالاتجاه.

٢- ينعكس هذا الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط على التسلح العسكري بصورة طردية من خلال التسلح التقليدي والتسلح غير التقليدي والتسلح الموازي والجماعات الإرهابية فضلا عن القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وما تمثله ترسانة الأسلحة تلك من ديمومة للصراعات والتوترات والتسلح، والتسلح المضاد.

هدف البحث:

يتحدد هدف البحث بالجوانب الآتية:

١- بيان العلاقة الحتمية بين الإنفاق العسكري والتسلح في منطقة الشرق الأوسط والذي هو أعلى معدلات التسلح إقليميا في العالم بنسبة تفوق ٤% من مجمل الناتج الإجمالي وتلك المحصلة لها انعكاساتها على مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي تكون ارتداداتها اشد على الدول الإقليمية ومنها العراق والتي لم تواكب التسلح في المنطقة تنظيما وعقيدة وستراتيجية.

الحدود المكانية:

يشتمل البحث على دراسة منطقة كلية تتمثل في منطقة الشرق الأوسط والتي تشتمل على دول (تركيا، وإيران، ومصر، وإسرائيل، وسورية، والأردن، ولبنان، واليمن، والعربية السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان) ضمن الموقع الفلكي دائرتي عرض ١٢°-٤٢° شمالا، وخطي طول٣٧°-٦٣° شرقا، ينظر خارطة (١)، ويتمتع هذا الإقليم السياسي بتنوع الأقاليم الجغرافية ويضم على ثلاث قارات وهي أسيا، وأوربا، وإفريقيا فضلا عن إطلالته على عدة بحار وممرات بحرية مثل البحر المتوسط والبحر الأحمر غربا وبحر العرب جنوبا والخليج العربي في قلب الشرق الأوسط وبحر ايجة وبحر قزوين.

أولا: مقاييس الإنفاق العسكري:

يعد الإنفاق العسكري أحد المؤشرات الأساسية التي تبين الواقع الحقيقي للقوة الاقتصادية والعسكرية للدولة ويعبر عن الإنفاق العسكري بعدة مؤشرات منها العبء العسكري، أو عبء التسلح، أو عبء الدفاع ويقاس بعدة أساليب منها:

١. **الإنفاق بصيغة نسبة من الدخل القومي:** يعبر عن النسبة المئوية للدخل القومي المتولد من القطاعات العسكرية، ويعد مؤشر للموارد الاقتصادية التي تحوزها الدولة، ويعطي هذا المقياس رؤية عن الموارد الحقيقية للدول ويختلف عن الإجمالي للناتج القومي بان الدخل القومي لا يدخل بضمنة حسابات الضرائب غير المباشرة.

٢. **الإنفاق العسكري بصيغة نسبة من إجمالي الموازنة العامة للدولة:**

خريطة (١) الشرق الأوسط

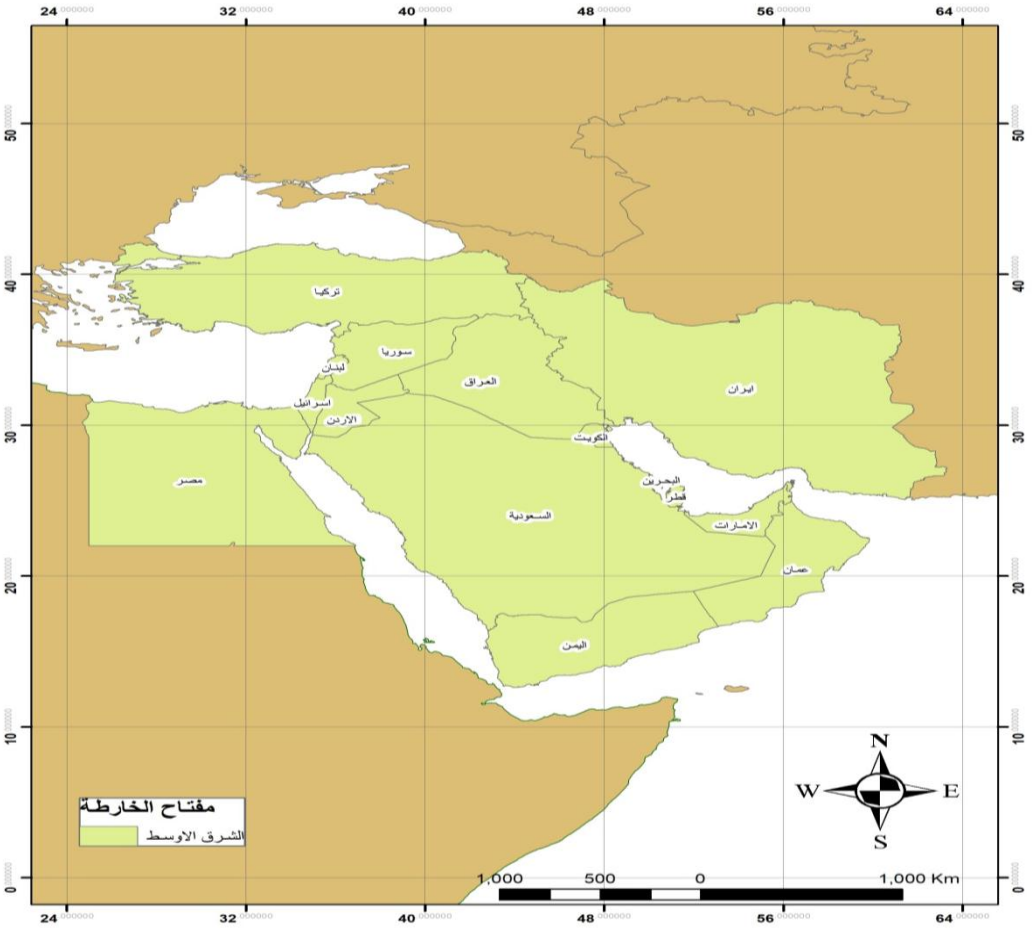

بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي – الكتاب السنوي ٢٠١٩.

يعكس هذا المقياس الأهمية البالغة للدفاع كونه الوظيفة التي تقع على عاتق الحكومة، ويظهر كذلك هذا المؤشر الأهمية التي توليها سلطات إي دولة للقطاع العسكري من الموازنة الحكومية ومدى تعزيز ذلك أم لا، ويتميز هذا المقياس بان المعلومات الخاصة بالإنفاق متوفرة ولفترات زمنية طويلة[٤].

٣. **نصيب الفرد من الإنفاق العسكري:**

يبين الجدول (٣) نصيب الفرد من النفقات العسكرية عالميا، ويعكس هذا المؤشر النصيب الذي يمثل حصة الفرد من الموازنة العامة مقابل النفقات العسكرية، إي حجم الاستهلاك الفردي من سلعة الدفاع ومقدار التضحية بالاستهلاك المدني في سبيل الحصول على الحماية اللازمة لذلك.

٤. الإنفاق العسكري (نسبة %) من إجمالي الناتج المحلي (GDP):

يوضح الجدول (١) أدناه العبء العسكري للمناطق الجغرافية في العالم ويبين العبء العسكري الكبير الذي يقع على كاهل اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، فنلاحظ إن العبء العسكري لديها هو الأعلى عالميا بنسبة تفوق ٤% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس حجم الإنفاق العسكري الكبير لدول المنطقة، ويعد هذا المقياس الأكثر انتشارا وشيوعا لاحتساب الإنفاق العسكري الحكومي نظرا لشموليته وأهميته إذ يعتبر الأفضل لقياس الموارد الاقتصادية والتي تستحوذ عليها الدولة[٥].

٥. نصيب الفرد العسكري من الإنفاق الحكومي:

ويعني العلاقة التوازنية بين إعداد منتسبي قوات وزارة الدفاع لأي دولة ومقدار الإنفاق العسكري، والمشاركة العسكرية تمثل جميع الإفراد العاملين في المؤسسة العسكرية من الإجمالي العام لعدد السكان، ويرتكز هذا المبدأ على الموارد البشرية في قياس الإنفاق العسكري، ويحسب من خلال هذا المؤشر متوسط حجم الموارد الاقتصادية التي تجير لخدمة المنتسب (الفرد) العسكري[٦].

جدول (١)العبء العسكري العالمي للمناطق الجغرافية للمدة٢٠٠٩-٢٠١٨ (%)

المناطق الجغرافية	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إفريقيا	٢.٠	١.٨	١.٧	١.٨	٢.٠	٢.٢	١.٩	١.٩	١.٨	١.٧
الامريكات	١.٦	١.٥	١.٥	١.٥	١.٥	١.٤	١.٤	١.٤	١.٤	١.٤
أسيا واوقيانيا	١.٨	١.٧	١.٦	١.٦	١.٧	١.٧	١.٨	١.٨	١.٧	١.٧
أوربا	١.٨	١.٦	١.٦	١.٦	١.٥	١.٥	١.٦	١.٦	١.٥	١.٦
الشرق الأوسط	٤.٦	٤.٣	٤.٣	٤.٦	٤.٧	٤.٨	٥.٤	٥.٢	٤.٩	٤.٤
العالم	٢.٦	٢.٥	٢.٤	٢.٣	٢.٣	٢.١	٢.٣	٢.٣	٢.٢	٢.١
حصة الفرد عالميا (دولار أميركي)	٢٢٨	٢٣٧	٢٤٨	٢٤٥	٢٤٢	٢٣٩	٢٢٩	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٩

المصدر: بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٩

ثانيا: الإنفاق العسكري العالمي للمدة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٩.

يلاحظ في الجدول (٢)، إن الإنفاق العسكري العالمي يقدر بنحو(١٨٢٢) مليار دولار في عام ٢٠١٨، وهو أعلى مستوى شهده منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يمثل ٢.١% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم أو ٢٣٩ دولار للفرد، لا بل إن الإنفاق العالمي إجمالا قد زاد بمقدار ضئيل في عام ٢٠١٨ عن العام ٢٠١٧ وأصبحت النسبة للزيادة ٢.٦% و٥.٤% عن الإنفاق العسكري لسنة ٢٠٠٩، حيث مثل الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦%من الإنفاق العسكري العالمي الكلي لسنة ٢٠١٨ وبلغ (٦٤٩) مليار دولار وتليها الصين بنحو (٢٥٠) مليار دولار لتصبح ثاني اكبر المنفقين على السلاح في العالم لتمثل النسبة للإنفاق العسكري للولايات المتحدة ٣.١ % من الناتج المحلي الإجمالي بينما تمثل النسبة للصين ١.٩% من مجمل الناتج المحلي للصين بينما أصبحت السعودية ثالث اكبر المنفقين على السلاح في العالم سنة ٢٠١٨ وهي صاحبة العبء الأكبر عالميا بنسبة ٨.٨% ليصل إلى ٦٧.٦ مليار دولار بانخفاض عن سنة ٢٠١٧بنحو ٦%، إما الهند فبلغ إنفاقها العسكري ٦٦.٥ مليار دولار لسنة ٢٠١٨ وهي رابع اكبر المنفقين العالميين، تليها فرنسا بواقع ٦٣.٨% مليار دولار[٧].

جدول (٢) النفقات العسكرية العالمية بحسب المنطقة الجغرافية ٢٠٠٩-٢٠١٨ (مليار دولار)

المناطق الجغرافية	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إفريقيا	٣٥.٩	٣٧.٦	٤٠.٦	٤١.٥	٤٥.٧	٤٦.٩	٤٣.٨	٤٢.٩	٤٢.٧	٣٩.٢
الامريكات	٨٤٢	٨٦٤	٨٥٤	٨١١	٧٥٥	٧١٤	٧٠١	٦٩٤	٦٩٣	٧٢٣
أسيا واوقيانيا	٣٣٨	٣٤٦	٣٦٠	٣٧٤	٣٩٣	٤١٥	٤٣٨	٤٦٠	٤٧٨	٤٩٤
أوربا	٣٣٧	٣٣١	٣٢٦	٣٢٩	٣٢٤	٣٢٧	٣٣٨	٣٥٠	٣٤٣	٢٤٨
الشرق الأوسط	١٣٧	١٤٣	١٤٧	١٥٩	١٧٤	١٨٥	..	..	..	..
المجموع العالمي	١٦٨٩	١٧٢٢	١٧٢٨	١٧١٥	١٦٩١	١٦٨٧	١٧١٥	١٧١٥	١٧٣٩	١٨٢٢

المصدر: بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٩

ثالثا: الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط للمدة من (٢٠٠٩–٢٠١٩):

يلاحظ في الجدول (٣)، إن منطقة الشرق الأوسط يوجد بها سبعا من الدول الخمسة عشر الأعلى إنفاقا على السلاح عالميا من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ وهي (السعودية ٨.٠ وسلطنة عمان ٨.٨% والكويت ٥.٦ % ولبنان ٤.٢% والأردن ٤.٧% وإسرائيل ٥.٣%)، وإجمالا ومع إن هنالك عددا من دول الشرق الأوسط لا تعطي بيانات بشان إنفاقها العسكري إلا إن معهد سيبري واستنادا إلى البيانات المتاحة قدر متوسط الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط (٤.٤%) من إجمالي الناتج المحلي[٨]. وحاز الشرق الأوسط دورا محوريا واحتل مجالا كبيرا في الإنفاق العسكري العالمي ومن خلال الإحصائيات التي قدمتها أهم المعاهد المتخصصة بالشأن العسكري والأنفاق التسليحي، اذ ضم الشرق الأوسط سبع من الدول العشر ذات الإنفاق العسكري الأعلى والأكبر عالميا، ويظهر إجمالي الإنفاق العسكري لكل دول الشرق الأوسط والتي تتوفر بيانات بشأنها إلى زيادة مستمرة بين عامي ٢٠٠٩–٢٠١٥ وهذا أدى إلى زيادة إجمالية قدرها ٤١% في تلك السنين وبسبب هبوط أسعار النفط انخفض الإنفاق العسكري لهذه الدول بنسبة ١٦% بين عامي ٢٠١٥–٢٠١٦ وثم ازداد الإنفاق مجددا بنسبة ٦.٢% سنة ٢٠١٧، ولكن الإنفاق الكلي بقي أدنى بنسبة ١١% عن إنفاق سنة ٢٠١٥[٩]. ويوضح الجدول (٣) إن السعودية والإمارات العربية المتحدة من أكبر الدول إنفاقا على السلاح في منطقة الشرق الأوسط بسبب التصور الكلاسيكي للتهديدات القادمة من إيران، وكذلك التدخل العسكري في اليمن منذ عام ٢٠١٥ وسورية منذ العام ٢٠١١ وليبيا، كل ذلك أدى بالمحصلة إلى زيادة إنفاقهما العسكري، فضلا عن التوترات التي نشبت بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب وقطر من جانب أخر سنة ٢٠١٧ والتي زادت الضغوط التي دفعت تلك الدول إلى الاستثمار في أصول عسكرية ضخمة.

الجدول (٣) العب العسكري لدول الشرق الأوسط ٢٠١٩ (تنازليا حسب الإنفاق العسكري)

التفاصيل	الإنفاق العسكري (مليون دولار)	الإنفاق العسكري (نسبته من إجمالي الناتج المحلي %	الإنفاق العسكري (نسبته من الإنفاق الحكومي %
المملكة العربية السعودية	٦١٨٦٧	٨.٠	٢٠
إسرائيل	٢٠٤٦٥	٥.٣	١٣
تركيا	٢٠٤٤٨	٢.٧	٧.٨
إيران	١٢٦٢٣	٢.٣	١٣
الكويت	٧٧١٠	٥.٦	١١
العراق	٧٥٩٩	٣.٥	٧.٨
عمان	٦٧٣٠	٨.٨	٢٠
مصر	٣٧٤٤	١.٢	٤.٢
لبنان	٢٥٢١	٤.٢	١٤
الأردن	٢٠٣٢	٤.٧	١٥
البحرين	١٤٠٥	٣.٧	١٢

المصدر: بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ٢٠٢٠، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية The Military Balance 2020، لندن، ٢٠٢٠.

خريطة (٢) اتجاهات التسلح في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٩-٢٠١٩

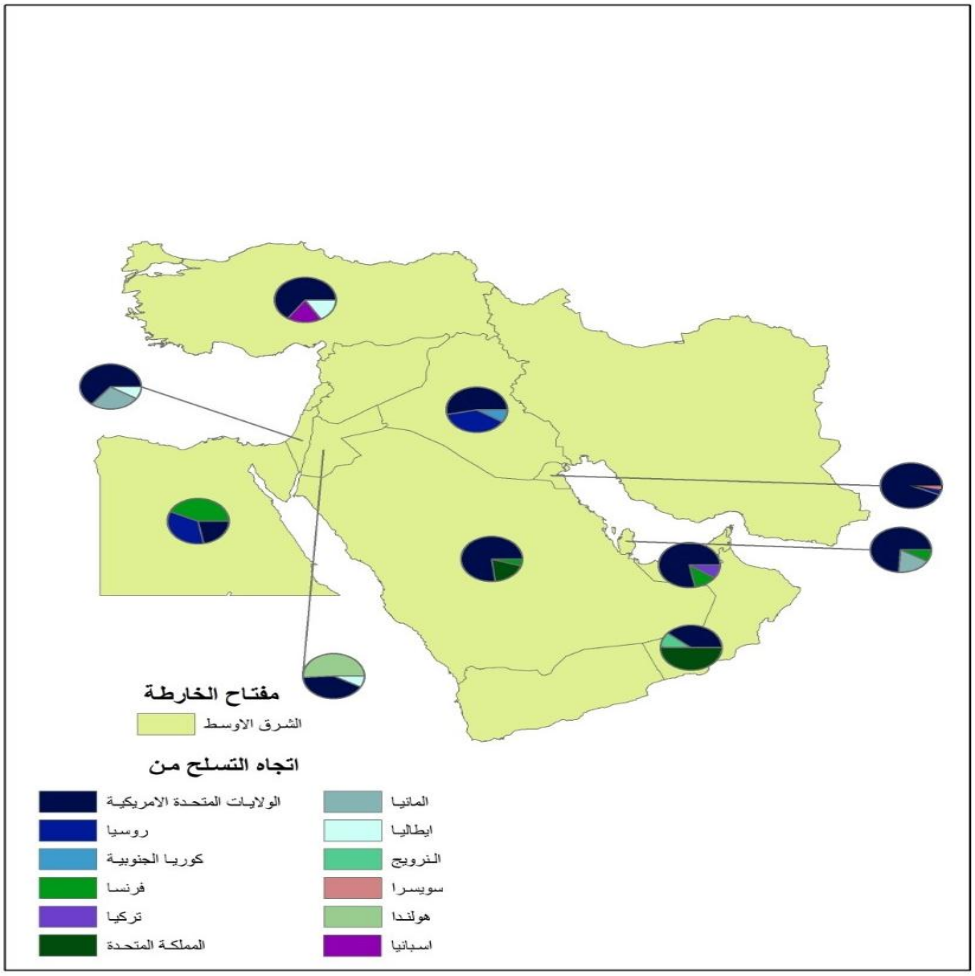

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي – الكتاب السنوي ٢٠١٩

ويمكن إن نستعرض أهم الاتجاهات العامة لجغرافية الإنفاق العسكري الخاصة بدول الشرق الأوسط وكالأتي:

١- المملكة العربية السعودية:

السعودية هي من اكبر الدول إنفاقا في العالم وثالث اكبر المنفقين على السلاح سنة ٢٠١٩ فقد ازداد إنفاقها العسكري بنسبة ١٩٢% للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٣) و(٢٠١٤-٢٠١٨) وبنسبة ٧٤% بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١٥) ليصل إلى الذروة بإنفاق ٩٠.٣ مليار دولار ثم انخفض بنسبة ٢٩% سنة ٢٠١٦ وسرعان ما تدارك ذلك بزيادة وبنسبة ٩.٢% ليصل إلى ٦٩.٤ مليار دولار، ينظر الجدول (٤) وكانت حصة إمدادات الولايات المتحدة من السلاح بنسبة ٦٨% من وارداتها العسكرية، وازدادت واردات المملكة من السلاح بين الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٦) بنسبة ٢١٢%، ينظر خريطة (٢)، عن الإنفاق للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)، وتضمنت تلك البرامج التسليحية للفترة التالية من٢٠١٢-٢٠١٦ والبعض منها مستمر إلى ما بعد ٢٠١٦، ومنها شراء ١٥٤ طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة، و٤٨ طائرة حربية من بريطانيا، فضلا عن المئات من الصواريخ الجوالة(كروز) والآلاف من الصواريخ والقنابل الذكية دقيقة التوجيه لكل نوع من تلك الطائرات (١٠). وكذلك تم التعاقد على شراء٧٢ مروحية عسكرية، و٣٧٣ دبابة أميركية وآلاف من المدرعات الخفيفة تنوعت مصادر تجهيزها من عدة دول، وبقيت المشتريات المخصصة للبحرية السعودية متواضعة مع وجود مفاوضات لشراء فرقاطات وسفن حربية مختلفة الإحجام والإغراض العسكرية[١١].

الجدول (٤) الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط للفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨) (مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
السعودية	٣٨٢٢٣	٤١٢٦٧	٤٥٢٤٥	٤٨٥٣١	٥٦٤٩٨	٦٧٠٢٠	٩٠٧٦٢	٦٠١٨٦	٦٩٥٢١	٦٧١٠٦
الإمارات	١١٥٧٢	١٣٨٣٦	١٧٥٠٥	١٩١٨٢	١٩٠٢٤	٢٤٥٦١	٢٢٧٥٥	٢٢٥٦٧	٢٣٧٩٠	٢٢٠٤٥
مصر	٣٧٨٠	٤٠١٧	٤٤٠٧	٤٤٦٤	٤٥٥٨	٤٣٦٠	٥٠٨٥	٥٤٧٧	٤٦٠٧	٣٧٢١
تركيا	١٧١٢٧	١٦٣٥٢	١٧٩٣٩	١٧٣٠٥	١٧٩٥٨	١٨٦١٥	١٧٧٧٠	١٥٢٧٥	١٨٠٢	١٩٠٠
إسرائيل	١٤٠٩٥	١٣٩٧٩	١٤٥٥٩	١٥٣٧٣	١٤٧٤٢	١٦٨٧٤	١٨١٠٦	١٦١٠١	١٧٣٣٠	١٥٠١٩
إيران	١١٠٨٢	١٢٥٨٥	١٣٥٦١	١٤٢٧٨	١٦٤٩٤	١١٩٩٧	٩٩٠١	١٠٢٦٥	١٤٣٠٨	١٣٩٠٢
العراق	٢٨٧٣	٢٩٦٨	٣٥٨١	٥٩٠٥	٦٠٥٥	٧٨٩٦	٩٥١٦	١٣١٢١	٧٢٨٤	٦٨٧٣
سورية	١٧٣٢	٢١٨٢	٢٣٤٩	٢٤٩٥	..	..	..	..	..	..
الأردن	١٣٥٨	١٥٦٨	١٥٥٨	١٥٩٥	١٤٧٣	١٤٤٥	١٥٥٠	١٦١٦	١٩٦٧	٢٠٥٤
الكويت	٤٤٣٠	٤٢٠٩	٤٣٣٥	٥٣٩٤	٥٩٤٢	٥٦٩٨	٥٩٤٢	٥٤٧٠	٦٦٩٣	٧١٢٣
قطر	٢٣١٧٥	١٩٤٨	١٨٧٧	..	..	..	..	..	..	..
عمان	٤٦١٧	٤٤٩٠	٤٨٩٥	٦٦٦٨	١٢٣٣٤	١١٦٨٨	١٠٩٥١	٩٨٨٣	٧٧٩٥	٦٠٧١
البحرين	٧٢٠	٨٢٨	١٠٣٤	١١٨٢	١٣٤٨	١٤٧٥	١٤٣٠	١٢٢٦	١٣٠٠	١٠٠٤
اليمن	١١٩٦	١٤٢٢	١٤٤٨	١٦١٢	١٦١٩	١٦٤٩	١٧١٥	..	..	..
لبنان	١١٦٩	١٤٢٦	١٥٨٥	١٦٢٧	١٧٥٧	١٩٣٦	٢٢٧٠	٢٢٣٩	٢١٢٠	٢٦٧٨

المصدر: بالاعتماد على: بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٦و ٢٠١٧و ٢٠١٨ و٢٠١٩

شكل (١) الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط(٢٠١٩)

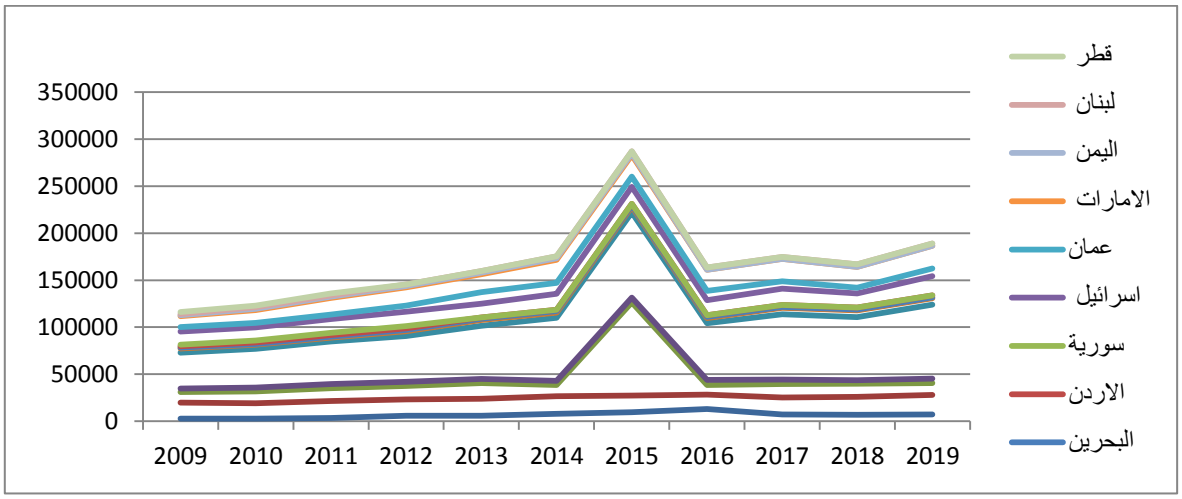

المصدر بالاعتماد على بيانات جدول (٤).

٢– الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة من الكبار العالميين من حيث الإنفاق العسكري حيث إن أخر تقدير متاح لإنفاقها العسكري كان سنة ٢٠١٤ بنحو (٢٤.٤) مليار دولار وكانت ثاني أكبر دولة إنفاقا على السلاح في الشرق الأوسط، والافتراض إن الإنفاق العسكري للإمارات بقي على ما كان عليه سنة ٢٠١٤ مبني على أساس إن التطورات في إنفاقها الحكومي العام، ومشترياتها الكبيرة من الأسلحة في السنين الأخيرة والحرب المستمرة في كل من اليمن وليبيا تم الاعتماد عليه بسبب غياب البيانات الخاصة بإنفاقها العسكري للسنوات التي تلت ذلك (١٢). ينظر الجدول (٤).

وأصبحت الإمارات العربية المتحدة سابع مستورد للسلاح على مستوى العالم للأعوام ٢٠١٤–٢٠١٨، ومثلت الولايات المتحدة مصدرا لنحو ٦٤% من مجمل واردات الأسلحة الواردة إليها، ينظر خريطة (٢)، وتضمنت الواردات المرسلة إليها في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٨ خمس منظومات دفاع جوي و ١٦٧١ مدرعة ناقلة للجند وثلاث سفن من فرنسا، كما عززت الإمارات القدرة الجوية

والدفاع الجوي لديها بمنظومات دفاع جوي صاروخي من الولايات المتحدة واستلمت ١١ منظومة دفاع جوي منها منظومتان مضادتان للصواريخ البالستية (Thaad) بالغة التطور(١٣).

٣- دولة قطر:

ازدادت واردات قطر من السلاح بنسبة ٢٢٥% بين أعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣ وأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ وكانت الولايات المتحدة مصدر ٦٥% من مجمل واردات الأسلحة إليها وتشمل الشحنات المزمع إرسالها دبابات من ألمانيا، وطائرات حربية من فرنسا، ومنظومات دفاع جوي من روسيا قصيرة المدى بينما توجد صفقات مجدولة التسليم لسنة ٢٠٢٣ تشمل على٩٣ طائرة حربية من الولايات المتحدة و٣٣طائرة من فرنسا و٢٤ طائرة من بريطانيا و٤ سفن حربية من ايطاليا، ينظر خريطة (٢)، ويشوب الغموض الإنفاق العسكري لدولة قطر بعد ٢٠١٠، فقد بلغ إنفاقها العسكري ١.٩ مليار دولار ومثل ١.٥ % من النتاج الكلي الإجمالي لدولة قطر، حيث تغيرت السياسة القطرية بعد ٢٠١٠ وانخرطت بالكثير من النزاعات المسلحة في أكثر من دولة مثل سورية وليبيا ما أدى إلى إعادة هيكلية قواتها المسلحة وتشكيل قواتها بالكامل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر الممولين والمجهزين للأسلحة لدولة قطر، تليها ألمانيا وقد شملت عمليات تسليم الأسلحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ تسعة أنظمة دفاع جوي نوع (باتريوت) أميركية، وكذلك ٦٢ دبابة (Leopard) ألمانية، وصواريخ (باليستية) قصيرة المدى صينية، كما تم التعاقد على شراء ٣٦ طائرة حربية أميركية من طراز (15QA)، و٢٤ طائرة حربية من طراز (Typhoon) بريطانية، و٣٦ طائرة فرنسية نوع (Rafale)[١٤]، ينظر الجدول (٤).

٤- جمهورية مصر العربية:

نمت الواردات العسكرية لمصر بنسبة ٢١٥% بين المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢، و٢٠١٣-٢٠١٨ لتصبح الثالث على مستوى العالم من حيث واردات السلاح والإنفاق العسكري حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية المورد والمجهز الرئيسي للسلاح لمصر ومنذ سبعينات القرن الماضي حيث مثلت ما نسبته ٤٥% من الصادرات المصرية للسلاح للأعوام من ٢٠٠٨-٢٠١٢ وتأرجح الإنفاق العسكري في مصر بين ارتفاع وانخفاض، فقد انخفض الإنفاق العسكري بنسبة ٤.٢% بين الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦ وكما انخفض٢.٢% بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، وتحصل مصر على مساعدات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأميركية منذ العام ١٩٧٩ وبلغت قيمة هذه المساعدات في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦ مليار ونصف المليار دولار في السنة، ينظر خريطة (٢) [١٥]، وقد ازدادت كميات الأسلحة الموردة إلى مصر وبنسبة ٦٩% بين الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١١ وبين عامي ٢٠١٢-٢٠١٦واشتملت على ٤ سفن حربية، و٢٠ طائرة مقاتلة، وفرقاطة واحدة، و٩٠ دبابة أميركية، و٦ طائرات حربية، وسفينتي إنزال برمائية من فرنسا، وغواصة من ألمانيا، فضلا عن إن العقود الحالية بشان شراء المزيد من الأسلحة مثل الطائرات الفرنسية الحربية و٥٠ طائرة حربية و٤٦ مروحية قتالية من روسيا لاتحادية و٣ غواصات من ألمانيا والتي ستزيد من الواردات العسكرية لمصر في الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١، وهذا التطور الملفت بحجم الإنفاق العسكري المصري ناجم عن العمليات العسكرية في سيناء، والمخاوف المصرية الأمنية إزاء الوضع الليبي، والإسهام المصري في الحرب اليمنية ضمن قوات التحالف العربي[١٦]. ينظر الجدول (٤).

٥- جمهورية إيران الإسلامية:

بلغت نسبة الواردات الإيرانية من الأسلحة (٠.٩%) من الإجمالي الكلي لواردات الأسلحة في الشرق الأوسط للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، وخضعت إيران لعقوبات أممية سنة ٢٠١٠ وانتهت سنة ٢٠٢٠ منعت بموجبها من شراء أسلحة أو ذخائر، وكانت إيران قد خفضت إنفاقها العسكري سنة ٢٠١٤ بنسبة ٣١% عن الذروة سنة ٢٠٠٦ وسرعان ما زادت إيران من إنفاقها العسكري بسبب الانتفاع من الرفع التدريجي للعقوبات من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي سنة ٢٠١٥ فيسر ذلك زيادة في الإنفاق العسكري وبنسبة ٣٧% بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧ ليصل إلى ١٤.٥ مليار دولار سنة ٢٠١٧، بيد إن القيود المفروضة على إيران والحظر الجزئي الذي فرضته الأمم المتحدة قد أبقت الواردات الإيرانية من الأسلحة منخفضة للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦ وتلت ذلك زيادة في الإنفاق العسكري بنسبة ٣٢% حتى العام ٢٠١٧ ولكن الإنفاق العسكري شهد انخفاضا سنة ٢٠١٨ بنسبة ٩.٥% ليبلغ ١٣.٢ مليار دولار بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته إيران والذي بلغ ٣٠% عام ٢٠١٨، وبلغت نسبة الإنفاق العسكري ١% من

إجمالي الواردات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط، ويعد استلام إيران أربع منظومات دفاع جوي من روسيا (S-300) سنة ٢٠١٦ وهي من الأسلحة التي لا يشملها الحظر أول استيراد مهم منذ العام ٢٠٠٧ لأسلحة رئيسية[١٧]. ينظر جدول (٤).

٦- إسرائيل:

بقيت الواردات العسكرية لإسرائيل ثابتة نسبيا للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٦، وبلغ الإنفاق العسكري الإسرائيلي الذروة في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ثم انخفض بنسبة ١٣% بين عامي ٢٠١٥ -٢٠١٦ليعاود الصعود بنسبة ٤.٩% علم ٢٠١٧ ليبلغ ١٦.٥ مليار دولار، ينظر الجدول (٤)، ومن دون احتساب المساعدات العسكرية الأمريكية والتي تبلغ ٣.١ مليار دولار سنويا، وهذا المجموع أدنى بكثير من المستويات لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منح ومساعدات عسكرية لإسرائيل ما قيمته ٣٨مليار دولار توزع على الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٨[١٨]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأساسي لتلك الواردات بنسبة ٥٢% من عمليات النقل هذه، ينظر خريطة (٢)، وتلتزم بضمان ما يصطلح عليه التفوق العسكري النوعي (QME) والذي يعني التفوق الإسرائيلي العسكري والمعتمد على أسلحة متطورة غير متاحة للخصوم والمنافسين المحتملين في المنطقة[١٩].

٧- تركيا:

بلغت الزيادة في الإنفاق العسكري التركي للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨حوالي ٦٥% وبلغت (١٩.٠) مليار دولار وبلغت الزيادة سنة ٢٠١٨ وحدها ما نسبته ٢٤% وهي الزيادة الأكبر في الإنفاق العسكري من المنفقين الـ١٥ الكبار على مستوى العالم، وازداد الإنفاق العسكري التركي بما نسبته ٩.٧ % بين الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٦، وهنالك شكوك حول تراجع مستويات الإنفاق العسكري للأعوام من ٢٠١٥-٢٠١٦ بسبب الصعوبة في الوصول إلى البيانات الخاصة بالإنفاق العسكري التركي خصوصا بعد المحاولة الانقلابية في تموز ٢٠١٦، فضلا عن وجود ملحق إضافي للنفقات العسكرية يخص العمليات العسكرية ضد المتمردين الأكراد وتنظيم داعش الإرهابي، زاد الإنفاق العسكري بنسبة ٤٦% بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧ليبلغ ١٨.٢ مليار دولار وبذلك تكون في المرتبة الخامسة عشر في الدول الأعلى إنفاقا على التسلح في العالم حيث ازداد الإنفاق العسكري باضطراد منذ العام ٢٠١٠، وزاد الإنفاق الفعلي وبنسبة ١٠% وذلك بالنظر لتزايد العمليات العسكرية على طول الحدود العراقية السورية، وفي العام ٢٠١٧ انفق الأتراك ٢.٢% من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش بعدما كانت ٢.١ في العام ٢٠١٦، وبهذا تخطت تركيا هدف حلف الناتو والبالغ ٢% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من ٢٠٠٨-٢٠١٧[٢٠]، ينظر الجدول (٤) ووضعت تركيا خططا مستقبلية طموحة لتطوير واقع الصناعة العسكرية واستقدمت بذلك التكنولوجيا اللازمة لذلك، حيث تمكنت من شراء بعض المعدات العسكرية مثل السفن الحربية والمدرعات الخفيفة من الصناعة العسكرية الداخلية مع إن المكونات الأساسية كأجهزة الاستشعار عن بعد والأسلحة الأساسية، مع بقاءها معتمدة على تكنولوجيا الأسلحة الأجنبية[٢١].

٨- الجمهورية العربية السورية:

لا تتوفر معلومات وبيانات عن الإنفاق العسكري السوري منذ اندلاع إحداث الحرب الأهلية السورية سنة ٢٠١١، اذ كان يبلغ سنة ٢٠١١ حوالي ٢.٥ مليار دولار بأسعار صرف سنة ٢٠١١، حيث بدأت سورية بتحديث قواتها المسلحة ضمن برنامج مجدول، فتقدمت بطلبات لشراء منظومات الدفاع الجوي الروسية وتم الاستلام في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، ولكن لم تسلم ٣٦ طائرة تدريب/ حربية و١٢ طائرة حربية روسية تم التعاقد عليها قبل ٢٠١١، وحصلت سورية أيضا على عدد غير محدد من الدبابات الروسية في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦، ونشرت روسيا قوات خاصة تابعة لها في سورية لدعم القوات السورية عوضا عن تزويد الحكومة السورية بكميات ضخمة من الأسلحة الروسية[٢٢]ينظر الجدول (٤)

٩- سلطنة عمان:

تعد سلطنة عمان واحدة من أكثر الدول في العالم إنفاقا عسكريا واحتلت مركز الصدارة من حيث العبء العسكري لديها حيث بلغ حسب تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ما يقرب من ٨.٢% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٨ وكانت صاحبة ثاني اكبر عبء عسكري في العالم، وتطور إنفاقها العسكري بصورة مضاعفة بين المدة ٢٠٠٩-٢٠١٣ والمدة ٢٠١٤ -٢٠١٨ بمعدل تغيير ايجابي بلغ ٢١٣% وبنسبة ١.٦%من مجمل الإنفاق العسكري للعالم[٢٣]، ينظر الجدول(٤).

١٠- العراق:

احتل العراق من حيث الإنفاق العسكري المرتبة الثامنة في العالم ضمن مستوردي الأسلحة للسنوات من ٢٠١٤-٢٠١٨ اذ تلقى تشكيلة واسعة من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية مثل طائرات (F-16) ودبابات ومروحيات حربية، وزادت نسبة الإنفاق العسكري بنسبة ١٣٩% بين المدة ٢٠٠٩-٢٠١٣ والمدة ٢٠١٤-٢٠١٨[٢٤]، وتمثلت الزيادة في الإنفاق العسكري بصورة مضطردة، فالإنفاق العسكري للعراق ازداد بنسبة ٩٧% بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥ ومن ثم انخفض بنسبة ٣٦% بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ ويرجع سبب ذلك إلى تراجع أسعار النفط العالمية والحرب على تنظيم داعش الارهابي، وتعد البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري العراقي شحيحة وغير مؤكدة كون تقديرات الإنفاق العسكري لا تشمل غير نفقات وزارة الدفاع[٢٥]، ويرتبط قسم كبير من الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بإعادة تسليح الجيش العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وقرار حل الجيش من قبل الحاكم المدني (بول بريمر)، ويسرت تلك الزيادة في الإنفاق العسكري الموارد الطبيعية المتوفرة وأهمها النفط والصراعات المسلحة المرتبطة بالموازين العسكرية في المنطقة بل وانعكست اتجاهات الإنفاق العسكري العراقي انعكاسا على دول الشرق الأوسط نفسها واثرت في قرارات الدول الأخرى، واتجاهاتها مستقبلا[٢٦]. ينظر الجدول (٤).

١١- دولة الكويت:

يلاحظ من خلال الجدول (٤) إن الإنفاق العسكري الكويتي تراوح بين ٣.٣ % و٥.٨ % من الناتج القومي الكويتي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٨، وتصاعد الإنفاق العسكري الكويتي إذ بلغ سنة ٢٠٠٩ حوالي٤٤٣٠ مليون دولار واستمر بوتيرة تصاعدية للسنوات التي بعدها وبلغت أقصاها في سنة ٢٠١٨ بنحو ٧١٢٣ مليون دولار، وتحتل الكويت المركز السابع على مستوى العالم من حيث العب العسكري لسنة ٢٠١٨ وتأتي تلك النفقات العسكرية الضخمة للكويت من خلال الهواجس التي أعقبت اجتياح العراق لها سنة ١٩٩١[٢٧].

١٢- البحرين:

يبين الجدول (٤) إن العبء العسكري في البحرين مثل ما نسبته ٣.٧% من الناتج الكلي للبحرين لسنة ٢٠١٩ إذ بلغ (١٤٠٠) (مليون دولار) بعدما كان سنة ٢٠٠٩ يبلغ ٧٢٠ مليون دولار إي إن نسبة الزيادة تقدر بحوالي ١٠٠%، ومثلت التهديدات المفترضة من قبل إيران والاحتجاجات الشعبية التي تزامنت مع ثورات الربيع العربي، والتوترات مع قطر، والمشاركة البحرينية ضمن التحالف العربي في الحرب اليمنية، أهم أسباب زيادة الإنفاق العسكري لها.

١٣- الأردن:

تعد المملكة الأردنية الهاشمية إحدى الدول التي تشهد ارتفاعا ملحوظا في مستويات الإنفاق العسكري، إذ بلغ العبء العسكري لسنة ٢٠١٩ حوالي ٤.٧% من الناتج الإجمالي المحلي للأردن وحلت خامسا في منطقة الشرق الأوسط، وازداد الإنفاق العسكري في المدة ٢٠٠٩-٢٠١٩ بنحو ٤٣% إذ بلغ سنة ٢٠٠٩ حوالي ١٣٥٨ (مليون دولار) وسنة ٢٠١٩ حوالي ٢٠٥٤ (مليون دولار)، ينظر جدول (٤)[٢٨].

إن الجغرافية السياسية التي رسمت عليها منطقة الشرق الأوسط شكلت الوعاء والمنهج الذي خط الاتجاهات الأمنية والعسكرية للوحدات السياسية المكونة للإقليم من خلال رصد الميزانيات الدفاعية الهائلة وبغض النظر عن الحاجة الفعلية للأمن القومي لتلك الدول وهو ما أسس سباقا للتسلح في المنطقة تراعى فيه التوازنات الدولية فضلا عن الإمكانيات الإقليمية الجيوبلتيكية من موقع وموارد وثقل ديموغرافي. فالإنفاق العسكري للمنطقة من أعلى المناطق إنفاقا في العالم إذ بلغ ٤.٥% لسنة ٢٠١٩ وهو ما يؤشر حجم التسلح العسكري في منطقة الشرق الأوسط من خلال استيراد الأسلحة الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الفواتير الخاصة بالإنفاق المخصصة للسلاح بما يزيد من أعباء الميزانية العامة للدولة وإن هذا التزايد الخاص بشراء الأسلحة الناجم عن سباق التسلح يعد سياسة لأغلب دول العالم[٢٩].

المصادر والهوامش:

١. عبد الجليل زيد مرهون، الإنفاق العسكري في مؤشراته الدولية والإقليمية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٢٨- نيسان، بيروت، ١٩٩٩، ص٦.

(2) Sam Berlo–Freman, Sipri Yearbook 2009: Armaments, Disarmament and International Security (New York, Oxford University Press, 2009, p307.

٣. علي خازن، تأثير الإنفاق العسكري على التنمية،دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠–٢٠١٥)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦، ص.٥

٤. نان تيان واود فلورانت، الكتاب السنوي– التسلح ونزع الأسلحة والأمن الدولي، ٢٠١٧، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، طبعة أولى، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٨٥-٣٨٧.

٥. مي محمد احمد، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على إسرائيل – الدول العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤، ص.٣٧

٦. نائل العدوان، دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، ١٩٩٩، ص٩٨.

٧. مي محمد احمد، المصدر السابق، ص٣٧.

٨. نان تيان، الكتاب السنوي– التسلح ونزع الأسلحة والأمن الدولي، ٢٠١٩، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، طبعة أولى، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٠، ص٢٣٢.

٩. نان تيان. اودفلورانت، الكتاب السنوي– التسلح ونزع الأسلحة والأمن الدولي، ٢٠١٨، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، طبعة أولى، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص٢١٠.

١٠. نان تيان واودفلورانت، الكتاب السنوي ٢٠١٧، المصدر السابق، ص٢١٠-٢٠١١.

١١. سيمون توويزمانوا ودفلورانت، الكتاب السنوي ٢٠١٩، المصدر السابق، ص٣٢١.

١٢. المصدر نفسه، ص٣٢٢.

١٣. نان تيان واودفلورانت والكسندراكويموفا، الكتاب السنوي ٢٠١٨، المصدر السابق، ص٢١٠.

١٤. سيمون ت. ويزمان واودفلورانت، الكتاب السنوي ٢٠١٧، المصدر السابق، ص١٥٥.

١٥. سيمون ت. ويزمان واودفلورانت، الكتاب السنوي–٢٠١٩، المصدر السابق، ص٣٢١.

١٦. المصدر نفسه، ص٢٥٨.

١٧. بيتر د ويزمان، الكتاب السنوي ٢٠١٧، المصدر السابق، ص١٥٨.

١٨. نان تيان. اودفلورانت، الكتاب السنوي ٢٠١٩، المصدر السابق، ص٢٦٤.

١٩. سيمون ت. ويزمان، اودفلورانت، الكتاب السنوي ٢٠١٨، المصدر السابق، ص٢٥٩.

٢٠. بيتر د ويزمان، الكتاب السنوي ٢٠١٧، المصدر السابق، ص١٥٥.

٢١. سيمون ت. ويزمان، واودفلورانت وآخرون،المصدر السابق، ص٣٠٦.

٢٢. سيمون ت. ويزمان واودفلورانت والكسندركويموفا، ونان تيان، الكتاب السنوي٢٠١٩، المصدر السابق، ص٣٢٢.

٢٣. بيتر د. ويزمان، الكتاب السنوي ٢٠١٧، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥٨.

24. Sam Berlo – Freman, Sipri Yearbook 2009, OP. Cit, P296.

٢٥. محمد نجاح محمد الجزائري، الإمكانات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١١-٢٠١٩، طبعة أولى، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٩٤.

٢٦. الكويت السابعة عالميا في مستويات الإنفاق العسكري، جريدة النهار، العدد ١٧٣٢، ينظر الموقع الالكتروني https://www.annaharkw.com، تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢١/٣/١.

٢٧. برنامج المساعدات العسكرية، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، الأردن، ٢٠١٨، ينظر الموقع الالكتروني https://jo.usembassy.gov/ar/ تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١١.

(28) Nan Tain, Sipri Yearbook 2019: OP. Cit, p 254.

٢٩. أكرم جميل سليمان،الإنفاق العسكري وتحقيق التنمية البشرية المستدامة،الطبعة الأولى، سرمارتا للنشر،٢٠١٩، ص٢١.